Journal Of the Iraqia University (72-2) May (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

# حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ودوره في ترسيخ تناوب السلطة في المغرب (١٩٩٨ – ٢٠٠٢)

د. جمعة علي محمد هواس جامعة كەرميان ــ كلية التربية

# The Socialist Union of Popular Forces Party and its role in consolidating the alternation of power in Morocco (1998-2002)

Dr. Juma Ali Muhammad Hawas
Garmian University - Faculty of Education

الملخص :

شهد المغرب منذ استقلاله عام ١٩٥٦ العديد من التطورات السياسية ، أفضت إلى إرساء وتطوير الممارسة الديمقراطية الكاملة ، وتحقيق التنمية السياسية التي تمثلت بالديمقراطية ، حيث خاض المغرب مجموعة من التجارب السياسية والدستورية تمثلت في اقرار التعددية الحزبية بممارسة سلسلة من الانتخابات النيابية وأصدار مجموعة من الدساتير . وقد كانت رغبة النظام السياسي المغربي تكمن في توظيف التعددية الحزبية للأستجابة للتحولات العالمية بعد نهاية الحرب الباردة من خلال توظيف العملية الديمقراطية مع تلك التحولات ، حيث اضطر النظام الملكي إلى إبداء نوع من الانفتاح تجاه أحزاب المعارضة للمشاركة في الحكومة ، وغم فشل المحاولات في إرضاء المعارضة والاستجابة لمطالبها ، ظلت أواصر التواصل بين المؤسسة والملكية وأحزاب المعارضة مستديمة , حيث بدأ استئنافها من جديد في أواسط عقد التسعينات من القرن الماضي ، وذلك بحرص واصرار االملك الحسن الثاني على إشراك إحزاب المعاضة في تشكيل الحكومة من منطلق ضمان انتقال سلس للعرش إلى ابنه بعد وفاته . فقد شهد المغرب منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي جملة من الاصلاحات الدستورية والسياسية شملت مجالات مختلفة بغية بناء الدولة وترسيخ أسس العملية الديمقراطية . شكلت سنة ١٩٩٦ منعرجا حاسما في مسار التحول السياسي في المغرب ، حيث يمكن اعتبارها بداية انفراج سياسي للخروج من مرحلة الفراغ الدستوري الذي عاشته المغرب بعد توقيف المسار الانتخابي ، والشروع في إعادة بناء المؤسسات ، كما شهدت توصل الفرقاء السياسيين في المغرب ( المؤسسة الملكية ـ المعارضة ) إلى توافق أنهى حقبة زمنية طويلة من الاختلاف وتبادل التهم والتشكيك بوصول المعارضة للحكم . ذلك ماتحقق بوصول حزب الاتحاد الاشتراكي برئاسة عبد الرحن اليوسفي إلى الحكم بتشكيل حكومة التناوب التوافقي من أحزاب المعارضة . الكلمات المفتاحية : المغرب ، المعارضة , حزب الاتحاد الاشتراكي , ترسيخ التناوب , ممارسة الحكم

**Abstract :**

Since its independence in 1956, Morocco has witnessed many political developments that led to the establishment and development of full democratic practice and the achievement of political development represented by democracy. Morocco has undergone a set of political and constitutional experiences represented in the adoption of party pluralism by practicing a series of parliamentary elections and issuing a set of constitutions. The desire of the Moroccan political system was to employ party pluralism to respond to global transformations after the end of the Cold War by employing the democratic process with those transformations, as the monarchy was forced to show a kind of openness towards opposition parties to participate in the government, and despite the failure of attempts to satisfy the opposition and respond to its demands, the ties of communication between the institution, the monarchy and the opposition parties remained permanent, as they began to resume again in the mid-nineties of the last century, due to the keenness and insistence of King Hassan II to involve opposition parties in forming the government based on ensuring a smooth transfer of the throne to his son after his death. Since the early nineties of the last century, Morocco has witnessed a series of constitutional and political reforms covering various fields with the aim of building the state and consolidating the foundations of the democratic process. The year 1996 was a decisive turning point in the path of political transformation in Morocco, as it can be considered the beginning of a political breakthrough to exit the

constitutional vacuum that Morocco experienced after the suspension of the electoral process, and to begin rebuilding institutions. It also witnessed the political parties in Morocco (the royal institution - the opposition) reaching an agreement that ended a long period of disagreement, exchange of accusations and skepticism about the opposition's accession to power. This was achieved with the arrival of the Socialist Union Party, headed by Abdelrahman Al-Youssoufi, to power by forming a government of consensual alternation from the opposition parties. Keywords: Morocco, opposition, Socialist Union Party, consolidation of alternation, exercise of government

## مقدمة :

ظل الاهتمام بالحزب السياسي كموضوع للمعرفة العلمية محدودا في المغرب، خاصة خلال العقود الأخيرة . حيث كان الاهتمام العلمي مركزا على شمولية الأنظمته السياسية . ان دراسة الأحزاب السياسية في مجملها ذات أهمية كبيرة في معرفة الجوانب السياسية في المغرب ، بمعنى معرفة السلوك السياسي للفرقاء السياسين والاستراتيجيات المتعارضة في بناء شرعية النظام السياسي المغربي والحفاظ عليها، فإن دراسة حزب معين يزود الباحث بمعرفة دور الأحزاب المغربية في العملية السياسية والتحولات الديمقراطية من خلال اتباع مسار حزب سياسي واحد، دراسة نشأته التطور والتفاعل مع الهيئات السياسية الأخرى في دولة أقرت فيها التعددية الحزبية بموجب دستور عام ١٩٦٢ ، وفقاً لذلك تم اختيار حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أحد أهم أحزاب الحركة الوطنية وأحزاب المعارضة في المغرب . إذ يشكل حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية معادلة ضرورية وأساسية في النظام السياسي المغربي، بمعنى أنه أثر على الحياة السياسية المغربية منذ انشقاقه عن حزب الاستقلال عام ١٩٥٩ باسم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وبعد المؤتمر الاستثنائي للحزب عام ١٩٧٥ الذي غير فيه مساره السياسي والإيديولوجي . وقد اتسمت تجربة هذا الحزب بالازدهار مقارنة بالعديد من الأحزاب اليسارية الاشتراكية، سواء في المغرب أو غيرها من البلدان العربية. وقد تميز الحزب بقدرته على الصمود على الرغم من مآزقه وانقساماته واستطاع في مراحل معينة من تاريخه تحقيق دعم الجماهير .ومما يجدر ذكرة كان حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية حزبا رئيسيا في الصراع مع النظام الملكي ، إذ اتخذ هذا الصراع في بعض لحظات تاريخ الحياة السياسية المغربية أبعادا عنيفة . دفع هذا الصراع حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى محاولة التكيف مع التغيرات الاجتماعية ، ومحاولة تطوير وتكييف تنظيمه وأفكاره مع متطلبات الواقع وإمكانياته. فقد مارس الحزب معارضة دستورية . ومع ذلك ، كانت معارضته مقيدة وخاضعة للرصد ومحدودة في أبعادهاوقد تسبب ذلك في تبرير الحزب باستمرار لمشاركته في المؤسسات التمثيلية . وفي بعض الأحيان، بررت مشاركتها بضرورة توحيد الجبهة الداخلية ومواجهة المخاطر الخارجية التي تواجه المغرب. وفي أحيان أخرى بررت مشاركتها في البرلمان بأنها ضرورية من أجل التعبير عن آراء الجماهير العاملة فيما يتعلق بالتغيير ومحاربة الفساد والانحراف في جميع المجالات. وعلاوة على ذلك، أتاحت المشاركة في الانتخابات إمكانية توسيع قاعدة الحزب ودوره في المجتمع . وبهذا ظل الحزب مخلصا لخياره الانتخابي والمشاركة في المؤسسة التمثيلية من موقع المعارضة الدستورية. من خلال انتقال الحزب من الخيارات الثورية الجذرية إلى الخيارات الإصلاحية وإلى المشاركة والمعارضة من داخل المؤسسات وإلى ممارسة السلطة في الحكومة خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٢، لعب حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية دوراً محورياً في ترسيخ عملية تناوب السلطة في المغرب. هذا الحزب الذي تأسس في خضم الحراك السياسي الذي شهده المغرب في النصف الثاني من القرن العشرين، واستطاع أن يكون قوة سياسية مؤثرة تساهم في تعزيز الديمقراطية . لقد عمل الحزب على تقديم رؤية اجتماعية تقدمية، وتمكن من بناء قاعدة شعبية واسعة ساهمت في وصوله إلى مراكز تأثير هامة. خلال هذه الفترة، لم يكن دور الحزب محدوداً بالمشاركة السياسية فقط ، بل امتد ليشمل مبادرات إصلاحية متعددة شملت مجالات التعليم ، والاقتصاد ، والبنية التحتية ، مما ساهم في خلق بيئة ملائمة لتداول السلطة بطريقة سلمية وديمقراطية .

## أهداف الدراسة

إن الهدف الذي نرمي اليه من خلال البحث هو كشف عن بعض الجوانب من دور حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية باعتبارها واحدة من أهم احزاب المعارضة في عملية الانتقال السلمي للسلطة في المغرب . من خلال انتقال الحزب من الخيارات الثورية الجذرية إلى الخيارات الإصلاحية وإلى المشاركة والمعارضة من داخل المؤسسات وإلى ممارسة السلطة في الحكومة .

## أسباب اختيار الموضوع

إن اختيار الموضوع يكمن في أسباب ذاتية وأخرى موضوعية :فأما الذاتية تمثلت فيما يلي ـ جاء أختيارنا لهذا الموضوع نابع عن رغبتنا في الاطلاع وكشف دور حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في الحياة السياسية في المغرب .

أما الاسباب الموضوعية فتمثلت في :ـ ادراك السياسة التي اتبعها المؤسسة الملكية في اشراك المعارضة في الحكم .

## إشكالية الدراسة :

وقد تم معالجة الموضوع انطلاقاً من الاشكالية التالية :كيف ساهم حزبالاتحاد الاشتاكي في تعزيز الديمقراطية وتسهيل عملية الانتقال السلمي للسلطة من خلال الأحداث والتطورات السياسية التي شهدتها المغرب وللإجابة على هذه الإشكالية طرحنا جملة من التساؤلات الفرعية :ـ كيف تحول موقف حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من معارض في صراع مع النظام إلى محاولة التكيف مع التغيرات على الصعيدين الداخلي والخارجي ، ومحاولة تطوير وتكييف تنظيمه وأفكاره مع متطلبات الواقع في المغرب ـ ماهي الاحداث التي شهدتها المغرب والتي أسهمت في تحديد علاقة الحزب مع المؤسسة في ظل التطورات التي شهدتها المغرب ـ ماهو دور الحزب في الانتقال السلمي للسلطة وممارسة الحكم **المناهج المعتمدة المنهج التاريخي** : تم إبراز أهم الاحداث والتطورات السياسية الحاصلة الحاصلة حسب تسلسلها الزمني.**المنهج الوصفي** : اعتمد هذا المنهج لوصف الوقائع السياسية التي ساهمت في تلك الاحداث .

## خطة البحث

تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث تضمن المبحث الاول : نشأة وجذور حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية . أما المبحث الثاني : تطور الهيكل السياسي والتنظيمي والأيديولوجي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية . وتناولت في المبحث الثالث دور حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في ترسيخ تناوب السلطة في المغرب .

## المبحث الاول : جذور ونشأة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية .

إن الحياة السياسية في المغرب قبل الاستقلال هيمنت عليها ملامح الصراع بين مختلف مكوناته السياسية المؤسسه الملكية والاحزاب السياسية والحركات الوطنية الاخرى(الارناؤوطي ، ٢٠١٤، ٣٨) . ارتبطت ظاهرة الحزب في المغرب بحركة الاستقلال وطرد الاستعمار واستعادة وحدة الأرض والسيادة. على عكس نظيراتها الغربية ، إذ لم تظهر المنظمات السياسية في المغرب كحاجة مؤسسية مرتبطة بالبرلمان والتمثيل السياسي(عبد القادر ، ١٩٨٩ ، ٤٠٧) .وقد بدأت منذ الاستقلال مرحلة التحول داخل النظام السياسي المغربي، ولاسيما على صعيد تحديد جوهر العلاقة بين مختلف السياسيين وبين المؤسسة الملكية والاحزاب السياسية المغربية ، حيث اقترنت بالإشكالية المتمثلة في المنافسة السياسية داخل النظام السياسي المغربي(براده ،٢٠٠٣ ،٥) . أن هذا التناقضات إدى إلى ظهور تيارات متعارضة , فبالرغم من ان حزب الاستقلال الذي استمد قوته وتماسكه من الهوية الوطنية ومقاومة الاستعمار(ظريف ،٢٠٠١ ، ٩٣) . ومع ذلك، فإن تناقضاته الداخلية ، خاصة وأن الحزب لم يشكل تنظيما موحدا في توجهاته وهويته الفكرية ، تقاطعت العديد من التيارات المتعارضة والمتناقضة داخل تنظيم الحزب. وشملت حركة اليمين المحافظ وحركة المقاومة وجيش التحرير والحركة النقابية والحركة السياسية. كانت هذه الحركات معارضة كبيرة في خطوطها وممارساتها السياسية(ظريف ، ٢٠٠١ ،٩٣ ) . اذ ظهرت هذه التناقضات على السطح بسبب الأسئلة الرئيسية التي لم تأخذها النخبة في الاعتبار قبل عام ١٩٥٦، خاصة المسائل المتعلقة بطبيعة الدولة الوطنية وطبيعة السلطة السياسية في المغرب بعد الاستقلال ، وبعد استقالة مهدي بن بركة من اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال في نوفمبر ١٩٥٨، أسس في يناير ١٩٥٩ الاتحادات الحرة لحزب الاستقلال. عقد قادتها مؤتمرهم الوطني في أبريل ١٩٥٩ أدت هذه التناقضات إلى إعلان الانفصال عن حزب الاستقلال وتشكيل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في سبتمبر ١٩٥٩ لذا فإن الجذور التكوينية لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، الذي تأسس في عام ١٩٥٩ باسم (UNFP)، ترجع إلى الحركة الوطنية وتناقضاتها الداخلية ، ومنذ تأسيس الحزب تجنب تحديد طبيعة النظام السياسي وطبيعة السلطة السياسية للملك ، على هذا المستوى، اتسم الخطاب الحزبي بنوع من الاعتدال. ركز الحزب بشكل أساسي على ضرورة "إقامة ديمقراطية براغماتية داخل دائرة ملكية دستورية تحت رعاية جلالة الملك محمد الخامس(الشمري ، ٢٠١٩ , ٦٠٥ ؛ الميثاق التاسيسي لحزب الاتحاد الاشتراكي ، د.ت) ان حالة التعايش مع النظام الملكي لم تدم طويلا. وعلى الرغم من توصية الملك في مجلس الوزراء برئاسة عبد الله إبراهيم بعد تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ورغم حذر إبراهيم وتجنبه الدخول في مواجهة مباشرة مع النظام الملكي وخاصة على مستوى الخطاب، إلا أن الملك أظهر سلوكا تصادميا وحتى عنيفا تجاه الحركة النقابية ، ومن الأمثلة على انعدام التعايش ما حصل في ديسمبر ١٩٦٠حيث بدأت سلسلة من الاعتقالات السياسية لأعضاء الحزب بتهم مختلفة ، مثل التشهير بكرامة الملك، والتآمر ضد النظام ومحاولات اغتيال ولي العهد ، وأسفرت الاعتقالات عن العديد من الإضرابات للتعبير عن رفض إكراه أعضاء المقاومة وجيش التحرير الذين كانوا تابعين للحزب(واتربوري ، ١٩٧٠، ٤٧-٥٥)هكذا أخذت العلاقة بين الملك والحزب يأخذ منعطفا تسير نحو مسار الإقصاء والصراع والنضال. يمكن رؤية العديد من المظاهر التي توضح مسار المواجهة هذا بعد إقالة حكومة عبد الله إبراهيم في عام ١٩٦٠. أصبح

موقف الحزب أكثر راديكالية فيما يتعلق بطبيعة الحكم الملكي. وواصل قادة الحزب التأكيد، في سياق إعادة تقييم تجربة الحكومة المعزولة، على أن الحزب وجد نفسه أمام "نظام إقطاعي ثيوقراطي" هدفه الرئيسي هو "**الحفاظ على الهياكل التقليدية للمجتمع المغربي وإحيائها، وقد فعلت ذلك من أجل الحفاظ على امتيازات النظام القديم وعرقلة عملية التطور والتقدم**" (Claude ، ١٩٧٣ ، ٢٤٨ )رفض الحزب المشاركة في مجلس الدستور الذي عينه محمد الخامس. وكرر الحزب مطلب مجلس تأسيسي منتخب ديمقراطيا لكتابة دستور يخضع لاستفتاء عام ، كما رفض الحزب حضور حفل تتويج الملك الحسن الثاني في ٣ مارس ١٩٦٢، والمشاركة في حكومة الوحدة الوطنية التي حاول الحسن الثاني ضمها إلى جميع الأحزاب السياسية ، وعلاوة على ذلك، دعا قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية إلى مقاطعة الاستفتاء على الدستور المقترح الذي أعده الملك في عام ١٩٦٢ (العجلاوي ، ٢٠٠٢ ، ٢٤ )في هذا المسار، عقد الحزب مؤتمره الثاني من ٢٥ إلى ٢٧ مايو ١٩٦٢. عكست الاتفاقية الصراع الذي ميز علاقة الحزب بالملك ، كما عكس الصراع الذي اندلع بين الجناح السياسي للحزب والجناح النقابي، بسبب الاختلافات في طبيعة التعامل مع النظام الملكي. دفع تضارب المصالح وتباين التوازنات السياسية الجناح النقابي إلى صياغة مواقف تتعارض مع الخط الرسمي للحزب ، وقد تم ذلك من أجل فصل وعزل النقابات العمالية عن قرارات الحزب ، وفي الوقت نفسه دفع تيار آخر داخل الاتحاد الوطني للقوى الشعبية نحو تبني العمل العسكري من أجل إسقاط النظام الملكي، بسبب قناعته بعدم جدوى العمل السياسي. بينما بقي التوجه الثالث مؤمنا بالنضال السياسي (العجلاوي ، ٢٠٠٢ ، ٢٥ )في سياق هذا الخيار الثوري ، تم اعلان النظام الملكي حول "كشف مؤامرة لتغيير نظام الحكم وإسقاط النظام الحاكم"، أدى إلى تعرض كوادر ومناضلي الحزب لاعتقالات جماعية متكررة أدت حالة التوتر هذه بين الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والنظام الملكي إلى احتجاجات اجتماعية (Claude ، ١٩٧٣ ، ٨٤ ) . وبسبب تردي الأوضاع حدثت العديد من الانتفاضات والمعارضات ومنها انتفاضة الدار البيضاء في ٢٣ آذار عام ١٩٦٥ وعندما انهارت الأغلبية الحكومية ولم يستطيع البرلمان أن يستمر في عقد جلساته فأضطر الملك إلى إعلان حالة الاستثناء في ٧ حزيران عام ١٩٦٥ أعلن الملك الحسن الثاني حالة الاستثناء بمقتضى الفصل (٣٥) من الدستور المغربي لعام ١٩٦٢م (دستور، ١٩٦٢ ) . والتي استمرت خمس سنوات ١٩٦٥ إلى ١٩٧٠ ، وخلال هذه الفترة، دخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في حالة من الجمود حيث أغلق العديد من مكاتبه، وتعمق الصراع بين فصائله( العقاد ، د. ت ، ٥٢٧ ) .وقد شكل إعلان حالة الطوارئ اعترافا بأزمة النظام السياسي ، وفشله في غياب التوازنات السياسية والمؤسسية، وعدم وجود اتفاقات بين اللاعبين السياسيين. دفع هذا الوضع الملك إلى توحيد كل السلطة في يديه. وقد تجلى هذا التوحيد في العديد من الجوانب أهمها ( وزارة الخارجية العراقية ، ١٩٦٥ ، ٥ ؛ جريدة بغداد ، ١٩٦٥ ، ٢) :

١. إلغاء رئاسة الوزراء بعد إعلان حالة الطوارئ ، تولى الملك دور رئيس الدولة ورئيس الوزراء. في الوقت نفسه ، اقترب من الجيش وأعطاه دورا أقوى .

٢. تضخيم دور الجهاز الإداري وتعزيز مكانته وخاصة وزارة الداخلية .

٣. عزل الأحزاب السياسية وتهميش أدوارها التمثيلية وتشكيل الكوادر أدى هذا التوجه إلى الجمود وعدم القدرة على كسب الدعم الجماهيري وعزل النظام السياسي ، مما قلل من شرعيته. جرت محاولة للخروج من حالة الفراغ السياسي هذه، من خلال إنهاء حالة الطوارئ وإجراء استفتاء تكويني من أجل الموافقة على دستور جديد في عام ١٩٧٠ ، ومع ذلك فإن هذا لم يمنع ظهور عنصر جديد وغير متوقع هو تدخل الجيش في الحياة السياسية المغربية ، الذي حاول بانقلابين في عامي ١٩٧١ و١٩٧٢( ملف الانقلابات والمحاكمات ،١٩٧٣ ، ١٧ ؛ جريدة الثورة ، ١٩٧٣ ، ٣٣ ؛ حامي الدين ، ٢٠٠٥ ، ٨٩ ) .ومن أجل التغلب على الجمود التنظيمي وضمان استمراريته، تحالف حزب الاتحاد الوطني مع حزب الاستقلال. ووضعوا إطارا للتنسيق بين الحزبين من خلال تأسيس "الكتلة الوطنية" في ٢٢ تموز/يوليو ١٩٧٠. واقتصر الميثاق التأسيسي لهذا الإطار على تحديد الأهداف العامة المشتركة، وتشكيل "لجنة مركزية" لتنسيق وتنفيذ هذه الأهداف.إلا أن ذلك لم يمنع الصراع بين النقابة والسياسي من الاستمرار والتفاقم. وأدى ذلك إلى تناقض في مواقفهم بشأن المعتقلين السياسيين ومن إدارة المفاوضات مع الملك ( واتربوري ، ١٩٧٠ ، ٢٦٣ )وأدى هذا الخلاف إلى الاختلاف بين التيارين . وقد تأكد هذا الاختلاف على المستوى التنظيمي في ٣٠ تموز ١٩٧٢ باجتماع اللجنة الإدارية للحزب دون حضور أنصار تيار النقابة. اتخذت اللجنة العديد من القرارات المتعلقة بإدارة الحزب وإدارته ( الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، ٦٠ – ٦١) . نتج عن هذا الاجتماع انشقاق الاتحاد الوطني ، ظهرت مجموعتان عرفت مجموعة الرباط ، بقيادة عبد الرحيم بوعبيد، باسم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، أي اللجنة الإدارية. احتفظت مجموعة الدار البيضاء التي يمثلها عبد الله إبراهيم بالاسم الأصلي للحزب في سياق الصراع بين المجموعتين ، لم يمنع الانفصال عن الجناح النقابي الحزب من المزج بين العمل السياسي وتبني الكفاح المسلح الذي ارتبط بمجموعة من كوادر الحزب ، وتعرضت هذه المجموعة لسلسلة من الاعتقالات في أعقاب أحداث آذار/مارس ١٩٧٣، وتعليق أنشطتها لمدة أربعة

أشهر (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، ١٩٧٥ ، ٥ )تعد عام ١٩٧٣ بداية مرحلة حاسمة في مسار النظام السياسي المغربي ، في ترتيب البيت الداخلي , وقد ظهرت نتيجة هذا الترتيب عام ١٩٧٤ ، عبر تكريس النزعة الإصلاحية بشكل نهائي داخل أحزاب المعارضة , وتوجيه ضربة للحركة الماركسية اللينينية , وذلك بإعتقال أغلب ناشطيها ، وكذلك ستشهد هذه الفترة التلاقي بين المؤسسة الملكية والأحزاب الاصلاحية ، مما يساعد على خلق سياق جديد يرفض منطق المواجهة ويتبنى منطق التوافق بإسم الإجماع الوطني على استرجاع المغرب لأقاليم الصحراء الغربية ( جنداري ، ٢٠١٢ ، ٩ )دفعت هذه الأحداث مجموعة الرباط إلى إعلان القطيعة مع الجماعة العسكرية ، بالإضافة إلى القطيعة التنظيمية السابقة مع الجناح النقابي. قررت المجموعة، في اجتماع "لجنتها المركزية" في سبتمبر ١٩٧٤، تغيير اسم الحزب من UNFP حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية إلى USFP حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية . لذلك أصبح من الضروري إعادة تقييم تنظيم الحزب ككل من أجل تجاوز الجمود والتغلب على الكتل التنظيمية والمزيج الأيديولوجي الذي أنشأته الفصائل المختلفة في الحزب فيما يتعلق بطريقة التعامل مع النظام الملكي والوضع السياسي الجديد بتكريس الخيار الاصلاحي ، حاول الحزب تحقيق ذلك في مؤتمره الاستثنائي المنعقد بين ١٠و١٢يناير عام ١٩٧٥(ضريف ، ١٩٩٣ ، ١٩٨ ) .

## المبحث الثاني: دور حزب الاتحاد الاشتراكي في ارساء التحول الديمقراطي في المغرب ١٩٧٥ ـ ١٩٩٦

منذ ظهور الحزب باسم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية مثل المؤتمر الاستثنائي لعام ١٩٧٥ ، الذي وصفته أدبيات ووثائق الحزب بأنه "اتفاقية البداية الجديدة" ، مرحلة تطورية وتوقفا مع المرحلة الماضية للحزب. حاول الحزب خلال هذه المرحلة مراجعة خياراته الاستراتيجية على المستوى الأيديولوجي والتنظيمي والسياسي ، فقد شهدت العلاقة التفاعلية بين الحزب والنظام السياسي تطورا مهما للغاية، انتقل فيه الحزب من الخطاب الراديكالي ، إلى خطاب سياسي إصلاحي تتمحور حول الشرعية الدستورية وضرورة الإصلاحات العامل الأهم في هذا التطور هو قبول الحزب بالمشاركة في المؤسسات التمثيلية . فقد ساهم التطورات الأيديولوجية والتنظيمية على التحول في الممارسة السياسية للحزب ، من المعارضة الراديكالية إلى المشاركة الدستورية في الانتخابات وقبول العمل من داخل المؤسسة وقد شكل المؤتمر الاستثنائي فرصة للحزب لتطوير معتقداته الأيديولوجية من خلال اعتماد استراتيجية النضال الديمقراطي والانتقال من المعارضة السياسية للنظام إلى معارضة دستورية من داخل المؤسسات التمثيلية . فقد كان البيان الإيديولوجي الذي اعتمده المؤتمر الاستثنائي لحزب الاتحاد الاشتراكي القوات الشعبية خطوة نوعية في تاريخ الأحزاب السياسية في المغرب. وقدم البيان رؤية منسقة عميقة للتطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للتاريخ المغربي قبل الاستعمار وأثناءه وبعده. كانت أهمية البيان أنه وحد اسميا الطريقة التي ينظر بها أعضاء الحزب إلى هويته السياسية ورؤيته وأسسه النظرية. وقد فعلت ذلك من خلال التخلي عن الخيارات الراديكالية والثورية، وتبني أيديولوجية واضحة تقوم على النضال الديمقراطي من داخل المؤسسات الدستورية ( الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، ١٩٧٧ ، ١٣٣ )وكذلك أكد البيان أن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مرتبط بمبدأ واحد هو تحويل هياكل آلية الدولة، وإرساء الديمقراطية . وسيشكل هذا الشرط الضروري مقدمة يبني عليها الحزب استراتيجية نضال تستند إلى ركائز الديمقراطية السياسية كعنصر أساسي في تحقيق الديمقراطية الاجتماعية ، اذ لم يكن موقف الحزب فقط المعارضة ضد الحكومة وبرامجها وإنما العمل من أجل تأسيس حكومة قوية مسؤولة تعكس بصدق القوى الوطنية الحقيقية في البلاد ، وتحمل في برامجها إرادة قوية لتغيير الواقع المتدهور في المغرب (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، ١٩٧٧ ، ١٤٥ )ومن خلال دعم الخيار الديمقراطي والوضوح السياسي والإيديولوجي ، دخل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية مرحلة جديدة ، حيث انضم إلى الإجماع الوطني حول قضية الصحراء والمشاركة في "المسار الديمقراطي ( تقرير السفارة العراقية ،١٩٧٥ ، ١-٢ ) . وقد تجلى ذلك من خلال المشاركة في المؤسسات التمثيلية في إطار الشرعية الدستورية (الجابري ،٢٠١٠ ، ٣١ ) . شارك حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في الانتخابات الجماعية في ١٢ نوفمبر ١٩٧٦، والانتخابات التشريعية في ٣ يونيو ١٩٧٧، على أساس برنامج يتفق مع الخيار الأيديولوجي للحزب . فاز الحزب بخمسة عشر مقعدا في الانتخابات وشكل مجموعة المعارضة الوحيدة في البرلمان(ابو خمرة ، ٢٠١٥ ، ٢١٨ )وبهذا الموقف انتقل حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من حزب يعارض النظام من الخارج إلى حزب يمارس معارضة دستورية من داخل المؤسسات التمثيلية ، كما انتقل خطاب الحزب من خطاب راديكالي تجاه الملكية إلى خطاب إصلاحي يدعو إلى إصلاح المؤسسات وتحصينها ضد الغش والفساد ، وظل الحزب وفيا لخطابه الإصلاحي رغم اللحظات التي اتخذ فيها مواقف سياسية جذرية، وخاصة موقفه من الاستفتاء في الصحراء المغربية، الذي أدى إلى اختلال التوازن في التوافق الوطني حول تلك القضية الوطنية (ضريف ، ١٩٩٣ ، ١٩٨ ؛ داهش ، ٢٠٠٨ ، ٢٣ )وقد عزز المؤتمر الثالث للحزب في كانون الاول عام ١٩٧٨، حيث أكد البيان السياسي للمؤتمر إلى المطالبة بمراجعة الرسالة الدستورية مع احتمال إصلاح النظام وتحويله من ملكية مطلقة إلى ملكية دستورية وبرلمانية وديمقراطية (الشمري ، ٢٠١٦ ، ٨٨-٩٠ )

وتمثلت أول عملية للديمقراطية في الانتخابات التشريعية في الأعوام ١٩٧٧ و١٩٨٤، اذ لجأ النظام المغربي إلى إدماج المعارضة في النظام ، واستطاع الملك الحسن الثاني من خلالها خلق الإطار المؤسسي الضروري لعودة الحياة الديمقراطية وإرساء دعائم المعادلة السياسية الجديدة (ميتكيس ،١٩٩١ ، ٣٨ )شكل هذا الموقف ظهور التناقضات التي كانت تعمل داخل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بين فصيل مؤيد للانتخابات دافع بقوة عن استمرار المشاركة في المؤسسات التمثيلية، وفصيل عارض تلك المشاركة ودعا إلى الانسحاب من المؤسسات التمثيلية (وثائق ومناقشات ، ١٩٩٣ ، ٦٥) . أدى هذا الخلاف داخل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية حول طبيعة النضال الديمقراطي إلى تغييرات تنظيمية سلبية. وقد تجلت هذه التغييرات في انقسام الحزب منذ أحداث ٣ مايو ١٩٨٣ بين المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية واللجنة الإدارية للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية التي عارضت الخيارات الرسمية للحزب ، شكل الانقسام مؤشرا على عدم قدرة الحزب على إدارة الخلافات داخل هيكله التنظيمي وعدم قدرته على مأسسة التيارات المعارضة داخل الحزب حصل تحول كبير في توجه الحزب ، اذ تطلع الى تحقيق الاشتراكية بوساطة الديمقراطية ، اخذ الحزب يناضل كباقي الاحزاب من أجل الوصول الى السلطة ، ونتيجة لذلك تعرض لمجموعة من الضغوطات التي استهدفت التاثير على سلوكه وقد انتهى الوضع الى احداث عام ١٩٨٣ ، إذ تمرد بعض اعضاء الحزب على الخط السياسي للقيادة وطالبوا بمقاطعة الانتخابات الجماعية والتشريعية، التي سهر عليها النظام ، إلا أن هذا التيار المتشدد لم يستطع استقطاب عدد من اعضاء الحزب من المشاركة , فقد استأنف الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية مشاركته في المؤسسات التمثيلية، بعد أن تخلص من الفصيل المعارض لهذه المشاركة وبعد استعادة علاقته مع النظام الملكي ، شارك الحزب في الانتخابات البلدية في ١٠ يونيو ١٩٨٣ (قرنفل ، ١٩٩٧ ، ١٠٠ ) . وقد اتبع المؤتمران الرابع (١٩٨٤)(أوراق المؤتمر الوطني الرابع ، ١٩٨٤ ، ١٠٠–١٠٨ ) ، والخامس (١٩٨٩)(أوراق المؤتمر الوطني الخامس ، ١٩٨٩ ، ٥٠ ) نفس المسار الأيديولوجي، أي "الخيار الديمقراطي"، حيث ظل الحزب مخلصا لشعاراته التي تنظم هويته وتحرره واشتراكيته وديمقراطيته. وشدد الحزب على إقامة الدولة الوطنية الديمقراطية على أساس نظام دستوري برلمانيتراجع الحزب عن مطلبه بملكية برلمانية واستبدله بمطلب إقرار "سلطة حكومية مسؤولة تماما تتمتع بحرية التعبير عن ثقة قوية" وتخضع لمراقبة ومتابعة ديمقراطية (أوراق المؤتمر الوطني الخامس ، ١٩٨٩ ، ٥٠ ) . كان هذا هو المطلب الذي تبناه المؤتمر الخامس الذي طالب بتعديل الدستور في إطار الملكية الدستورية وتوازن القوى(أوراق المؤتمر الوطني الخامس ، ١٩٨٩ ، ٧٩ )بالإضافة إلى تأثير الوضع الاقتصادي والاجتماعي ، انعكست المتغيرات الدولية على النظام السياسي. في أواخر ثمانينيات القرن العشرين وأوائل تسعينيات القرن العشرين (الكروي ،٢٠١٥ ، ٦٨ ؛ الربيعي ، ٢٠٠٤ ، ١٠٣–١٠٤) . في بداية التسعينيات ، تغيرت الظروف الاقتصادية ، تميزت بالتضخم وارتفاع الديون ، وعجز الميزان التجاري وضعف الإنتاج الزراعي بسبب سنوات الجفاف ١٩٩٠–١٩٩٢. فقد اعتمد البرلمان ومجلس الوزراء، من خلال ولاية البرلمان المنتخب لعام ١٩٨٤، سياسة عامة ذات أبعاد ليبرالية لتنفيذ سياسة التكيف الهيكلي. انعكس هذا الوضع الاقتصادي على الوضع الاجتماعي(براهيمي ، ١٩٩٦ ، ٣٢٩) ، حيث نمت ظاهرة الاحتجاج الاجتماعي من خلال العديد من المظاهرات والإضرابات القطاعية . كانت هذه الحركات الاحتجاجية مضربة بسبب استمراريتها وافتقارها إلى تشكيل الكوادروالمركزية في المجال الحضري(صحيفة الاتحاد الاماراتية ، ٢٠٠٣ ، ١٠٣٨ ) . وكذلك خضع المشهد الدولي إلى العديد من التغييرات، وبسبب التحولات التي شهدها النظام العالمي، تم وضع معايير كثيرة على مستوى التعامل بين الدول ، مثل تبني قيم الديمقراطية الليبرالية ، وخاصة التعددية السياسية، والانتخابات العامة ، والفصل بين السلطات، وتقليص دائرة "الشأن العام الداخلي" حيث أصبح موضوع حقوق الإنسان قضية داخلية وذات أبعاد دولية( دخالة ، ٢٠١٥ ، ١٦٢–١٦٣ )وفقاً لذلك ارتبط تحول النظام السياسي وتغيير مواقف الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية خلال تسعينيات القرن العشرين بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والمتغيرات الدولية. وقد فرض ذلك على النظام الملكي وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وأحزاب المعارضة المتبقية ضرورة التفاعل سياسيا مع هذه الظروف. ومن مظاهر ذلك اتفاق اللاعبين السياسيين على أن الإصلاح الدستوري والسياسي ضروري كمقدمة للتغيير، وتجديد الميثاق بين الملكية والأحزاب السياسية المعارضة التي شكل تفاعلها الإيجابي مع الإصلاح الدستوري مؤشرا على بداية التحول (الخطيبي ،١٩٩٨ ، ٤٠ –٤٢ )فقد اجتمعت اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في الرباط واعلنت في بيان صدر في ٨ من ايار ١٩٩٠، انه حان الوقت لفتح حوار سياسي جاد ومسؤول مع كل الاطراف من اجل اقرار اصلاح سياسي وديمقراطي في اتجاه تحديد وتوزيع سير السلطات والمسؤوليات (الشمري ،٢٠١٦، ١٧٧ – ١٧٨ ) فقد انطلقت فكرة التناوب التوافقي مع مبادرة الملك الحسن الثاني في عام ١٩٩٢ ، حيث بدأت الاصلاحات السياسية والديمقراطية ممثلة في إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، وتدشين مرحلة الانفراج السياسي، وتوسيع نطاق الحريات واشراك أطراف المعارضة السياسية التقليدية في تدبير الشأن السياسي للبلاد ، إضافة إلى تعديل دستوري وقد امتد النقاش حول الاصلاحات السياسية والديمقراطية منذ بداية التسعينات إلى حين الوصول إلى

فكرة التناوب(صونيا ، ٢٠١٥ ، ٨١ )ان التعديل الدستوري لسنة ١٩٩٢ جاء محدوداً ولا يرقى الى مستوى تطلعات القوى الديمقراطية المغربية وانتظارات الشعب المغربي لذا امتنع الحزب من التصويت عليه ، وقد أكد حزب الاتحاد الاشتراكي معارضته للاستفتاء على الدستور المعدل ١٩٩٢، وعبرعن ذلك بسبب اغفال التعديل الدستوري عن توسيع مجال التشريع وتخفيض النصاب بالتقديم لملتمس الرقابة ، والزيادة في دورات المجلس من شهرين الى ثلاثة اشهر وتقليص مدة البرلمان من ٦ سنوات الى ٥ سنوات ، والتصديق على المعاهدات الدولية التي تلزم الدولة بالتزامات مالية(ثابت ، ١٩٩٤ ، ٣٤ )لايمكن إغفال الدور القيادي والسياسي الذي مارسه عبد الرحيم بوعبيد في الحزب لذا كانت وفاته حدثاً مهما للحزب وللعمل السياسي في المغرب فقد نعى المكتب السياسي للحزب، عبد الرحيم بو عبيد الذي توفى في منزله في الرباط في الثامن من كانون الثاني عام١٩٩٢ وبعد وفاته ، تولى قيادة الحزب عبد الرحمن اليوسفي(جريدة الاتحاد الاشتراكي ، ١٩٩٢ ،١) . على وفق ذلك فالاعتراف الرسمي للمعارضة السياسية بالاندماج غير المشروط في السلطة، قبلت بموجبه بتشكيل حكومة ائتلافية مع قوى غير ذات تمثيل شعبي أصيل والذي سبق للمعارضة أن وصفتها بأنها أحزاب إدارية قد حدد أطارها عبر تشكيل حكومة التناوب بعد انتخابات عام ١٩٩٢ واستقبل الملك الحسن الثاني في ٢٢ تشرين الأول ١٩٩٢ زعماء المعارضة واقترح عليهم التناوب، الا ان هذا الأمر لم ينجح بسبب الخلافات بين الاحزاب السياسية نفسها لذا قرر الملك تأجيل التناوب بسبب الخلاف حول بقاء وزير الداخلية ادريس البصري بمنصبه ( الخطيبي ،١٩٩٨، ٤٢)وفي إطار تناوب احزاب المعارضة في ١٨أكتوبر١٩٩٣ اقترح الملك الحسن الثاني على الكتلة الديمقراطية المشاركة في الحكومة والتي تشكلت من أحزاب المعارضة وهي حزب الاستقلال، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وحزب التقدم والاشتراكية، ومنظمة العمل الديمقراطي والشعبي، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية (الناصري وأخرون ،١٩٩٩، ٢٥) . وقدمت احزاب الكتلة ومن ظمنها حزب الاتحاد الاشتراكي بمذكرة إلى الملك في شهر نوفمبر من السنة نفسها ووضعت فيها شروطها للمشاركة ، في حين أكد الملك بتشكيل الحكومة شريطة ان يحتفظ بأربع وزارات هي (وزارة الداخلية ، وزارة الخارجية ووزارة العدل) باعتبارها وزارات سيادية ، غير أن هذه الأحزاب اعتذرت عن المشاركة(عبدلاني ،٢٠٠٣ ، ٣٢٣)ورغم الانفتاح الاقتصادي وعلى قيم الليبرالية الاقتصادية، مثل المبادرة الفردية والمنافسة وتشجيع الاستثمار، إلا انها لم يترافق مع تطور سياسي ، فقد ظل النظام السياسي مغلقا ، وتسير وفق قيم تتعارض مع الأيديولوجية الليبرالية التي تتبناها الحكومة. فالانتخابات تفتقر إلى شروط الحرية والنزاهة والمنافسة، وتعيش أحزاب المعارضة على هامش النظام، كما كانت هناك قيود على الحريات العامة وحقوق الإنسان ، وقد أدى إدراك هذا التناقض إلى التفكير في إصلاحات دستورية وسياسية وفتح قنوات مع المعارضة من خلال إشراكها في استراتيجية عامة للإصلاح ، حيث انطلق الفاعلون السياسيون الملكية والأحزاب السياسية، وخاصة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية – من افتراض أن الميثاق الدستوري لم يكن مواكبا لمتطلبات المجتمع المغربي، أو النموذج الليبرالي الذي اختارته الدولة، أو مع التغيرات الدولية ، ونتيجة لذلك اتفق اللاعبون بالإجماع على ضرورة تعديل الدستور باسم تعزيز الديمقراطية. وبالعودة إلى مذكرة حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في ٩ أكتوبر ١٩٩١(كارسيا ، ٢٠٠٩ ، ٢٢٥ )وخلاصة القول، إن أهم العناصر هي ترسيخ مفهوم دولة القانون من خلال الدستور المعدل من خلال التوحيد الدستوري لحقوق الإنسان ، بالإضافة إلى ذلك ، تم إحياء المجلس الدستوري ، وتوسعت تخصصاته علاوة على ذلك ، تم تخصيص منصب خاص للمؤسسات التمثيلية، من خلال تعزيز الدور الرقابي للبرلمان من خلال إمكانية تشكيل لجان تقصي الحقائق. كما أعاد الإصلاح الدستوري النظر في العلاقات بين السلطات نحو مزيد من التوازن فيما بينها، ومكنها من ممارسة اختصاصاتها وتطوير عملها. عند قراءة النصوص التي تنظم العلاقات بين السلطات (الملكية والبرلمان ومجلس الوزراء)، يمكن التأكيد على أن الإصلاح الدستوري لعام ١٩٩٦ اتخذ مسار تحويل النظام من ملكية رئاسية، إلى نظام مع بعض عناصر الملكية البرلمانية (دستور المغرب ، ١٩٩٢) . حيث اتخذ حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والأحزاب المنبثقة عن الحركة الوطنية، موقفا إيجابيا في عام ١٩٩٦ بالتصويت بنعم، لأول مرة عبر تاريخه، على الاستفتاء على الدستور المعدل. يمكن اعتبار هذا الموقف الإيجابي تعبيرا عن اتفاق بين الأحزاب والملكية على قواعد ومعايير النظام السياسي. شكل الدستور المتفق عليه بالإجماع تتويجا لمسارين. أولا، استئناف النقاش حول المسألة الدستورية، بعد إقرار دستور عام ١٩٩٢، وخاصة بعد الانتخابات التشريعية غير المباشرة التي أجريت في عام ١٩٩٣ ، أما المسار الثاني فهو مسار إدراك الفاعلين السياسيين للخطر المشترك، الذي لخصه الملك الراحل في تقرير صندوق النقد الدولي في ١٩٩٥، بأن المغرب يواجه "خطر الإصابة بنوبة قلبية". هذا الإدراك للخطر المشترك عبر عنه اللاعبون من خلال تقليص شرعيتهم في مواجهة صعوبات الأزمة ، وخاصة أزمة التوزيع وأزمة المشاركة والتمثيل (التقرير الاستراتيجي ، ١٩٩٧ ، ١٩٨ )إن مسار صياغة دستور ١٩٩٦، والتصويت بنعم الذي حصل عليه من الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية هو مؤشر إيجابي في عملية التحرك نحو الديمقراطية التوافقية في المغرب. ويتضح ذلك من خلال الاتفاق على المعايير التالية (بيان الاتحاد الاشتراكي ، ١٩٩٦) :

- الاتفاق على الإطار الرسمي للنظام السياسي المغربي (الملكية الدستورية)، وعدم وجود أي مطلب لشكل مختلف من الحكم (مثل المطالبة بالجمهورية).
- الاتفاق على الفلسفة الدستورية التي تشكل النظام والملكية والإسلام وتعدد الأحزاب.
- الاتفاق على أن الانتقال الديمقراطي لا يمكن أن يحدث إلا في إطار المؤسسات الدستورية، وبالتالي يتجاوز الخيارات الثورية.
- الاتفاق على منح النسبية لرؤى وخطابات اللاعبين السياسيين؛ وهو ما فتح الباب أمام آليات جديدة في التعاون بين الملكية وأحزاب المعارضة، كالحوار والاتفاق المتبادل واللقاءات السياسية.
- الاتفاق بين الأحزاب السياسية المعارضة وقبولها بالدور المركزي للملك في تحديد أنواع ومضامين آليات وضمانات الاتفاق (جريدة الاتحاد الاشتراكي ،٢٩-٢ ١٩٩٧) .ومما يجدر ذكره أن التحولات السياسية التي شهدها النظام السياسي من خلالها عملية الإصلاحات الدستورية يمكن اعتباره بداية الانتقال السياسي ، وفي التقدم نحو عملية الانتقال نحو الديمقراطية التوافقية، من خلال الاتفاق على دستور ١٩٩٦، وتحرك الحزب لقيادة الحكومة وتحقيق التناوبي التوافقي .

## المبحث الثالث دور حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في ترسيخ تناوب السلطة .

منذ تأسيس الحزب ، كان عام ١٩٩٦ هو المرة الأولى التي يصوت فيها حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بنعم على الدستور. وقبل ذلك، كان موقفها من مسألة الدستور رفضا تاما للدستور الذي قدمه الملك للاستفتاء .هي تحول رئيسي واستراتيجي يعكس علاقة رئيسية بين نمو الحزب وتغيير النظام السياسي نحو الإصلاح الدستوري والتحول الديمقراطي ونحو جلب الأحزاب السياسية المعارضة إلى السلطة ، أي انتقال النظام نحو الديمقراطية وانتقال الحزب من المعارضة إلى الحكومة، بالإضافة إلى انتقال العلاقة بين النظام السياسي ومكوناته الحزبية إلى مرحلة جديدة اتخذ حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والأحزاب المنبثقة عن الحركة الوطنية، موقفا إيجابيا في عام ١٩٩٦ بالتصويت بنعم، لأول مرة عبر تاريخه، على الاستفتاء على الدستور المعدل. يمكن اعتبار هذا الموقف الإيجابي تعبيرا عن اتفاق بين الأحزاب والملكية على قواعد ومعايير النظام السياسي. شكل الدستور المتفق عليه بالإجماع تتويجا لمسارين. أولا، استئناف النقاش حول المسألة الدستورية، بعد إقرار دستور عام ١٩٩٢، وخاصة بعد الانتخابات التشريعية غير المباشرة التي أجريت في عام ١٩٩٣. أما المسار الثاني فهو مسار إدراك الفاعلين السياسيين للخطر المشترك، الذي لخصه الملك الراحل في تقرير صندوق النقد الدولي في ١٩٩٥ ، بأن المغرب يواجه "خطر الإصابة بنوبة قلبية" التقرير الاستراتيجي ،١٩٩٧ ، ١٩٩٨ ) إن مسار صياغة دستور ١٩٩٦، والتصويت بنعم الذي حصل عليه من الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية(جريدة الاتحاد الاشتراكي ٦-٩ ١٩٩٦) . هو مؤشر إيجابي في عملية التحرك نحو الديمقراطية التوافقية في المغرب. ويتضح ذلك من خلال الاتفاق على عدة معايير تنسجم مع التوافق السياسي وهي كالاتي :

- الاتفاق على الإطار الرسمي للنظام السياسي المغربي (الملكية الدستورية)، وعدم وجود أي مطلب لشكل مختلف من الحكم (مثل المطالبة بالجمهورية).
- الاتفاق على الفلسفة الدستورية التي تشكل النظام والملكية والإسلام وتعدد الأحزاب.
- الاتفاق على أن الانتقال الديمقراطي لا يمكن أن يحدث إلا في إطار المؤسسات الدستورية، وبالتالي يتجاوز الخيارات الثورية .
- الاتفاق على منح النسبية لرؤى وخطابات اللاعبين السياسيين؛ وهو ما فتح الباب أمام آليات جديدة في التعاون بين الملكية وأحزاب المعارضة، كالحوار والاتفاق المتبادل واللقاءات السياسية.
- الاتفاق بين الأحزاب السياسية المعارضة وقبولها بالدور المركزي للملك في تحديد أنواع ومضامين آليات وضمانات الاتفاق (جريدة الاتحاد الاشتراكي ،٢٩- ٢ ١٩٩٧ )يتضح من هذه الاتفاقات انها كانت تمثل مقدمة في تحقيق التناوب على السلطة من خلال تولي أحزاب المعارضة الحكومة في المغرب من خلال حكومة التناوب التوافقي .وبعد انتخابات عام ١٩٩٧، وافقت المعارضة بالإجماع على أنها تفتقر إلى الحياد. واقترح الملك تشكيل مجلس وزراء من أجل " التناوب التوافقي" ، وافق حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وأحزاب الكتلة، باستثناء منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، على الاقتراح. وهكذا، أكد هذا المجلس الوزاري مسار التفاوض والاتفاق بين النظام الملكي وأحزاب المعارضة . وهكذا كلف الملك الحسن الثاني في ٤ شباط ١٩٩٨ رئيس حزب الاتحاد الاشتراكي عبدالرحمن اليوسفي بإجراء المفاوضات اللازمة من أجل تشكيل حكومة التناوب ، وبعد عدة اسابيع من النقاش والحوار مع مختلف ألاحزاب أن يقترح على الملك حكومة ائتلافية مكونة من أربعين وزيراً ممثلين لسبعة أحزاب , في حين أن الملك احتفظ بحقه في تنصيب عدد من الوزراء أطلق عليهم اسم "وزراء السيادة" وزارات السيادة هي : وزارات

الداخلية والعدل والشؤون الخارجية والدفاع الوطني والشؤن الإسلامية بالإضافة إلى الأمانة العامة للحكومة (طارق ، ٢٠٠٧ ، ٦٠ ؛ مجلة مسالك ، ٢٠٠٧، ٦٠) وقد كان هذا التناوب منحه ملكية أكدها بشكل واضح خطاب الملك الراحل الحسن الثاني في ٣ اذار ١٩٩٨ بمناسبة عيد العرش حيث قال "فقد قمنا بوحي من ضميرنا وما وصلنا إليه من يقين ووقف ما يخوله إلينا الدستور باختيار وزير أول ليباشر تلك الحكومة الجديدة تجسيداً لرغبتنا في تحقيق التناوب السياسي(جريدة الايام ،٢٠٠٣ ، ١٠ ) . لذلك فإن مختلف مكونات الشعب المغربي المدنية والسياسية استبشرت خيراً بتمثيل هذه المبادرة الملكية وهذا التناوب السياسي ولو في شكله الممنوح(جريدة الايام ،٢٠٠٣ ، ١٠ )وفي ١٤ آذار ١٩٩٨ عين الملك (عبد الرحمن اليوسفي) في منصب الوزير الأول ،وهنا شكلت أول حكومة للتناوب ومنذ ذلك التاريخ بدأت عملية التناوب السلمي على السلطة(الخطيبي ،١٩٩٨، ٤٠-٤٢) . وعهد إليه بتشكيل مجلس الوزراء على أساس الأغلبية البرلمانية ، بدءا من طريقة تشكيل مجلس الوزراء وهيكله ومكوناته والطبيعة الائتلافية لهذه الحكومة ، حيث كان على الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية تشكيل تحالف مع ستة أحزاب أخرى تشكلت الحكومة من سبعة أحزاب، بما في ذلك حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي تولى أربع عشرة وزارة؛ وتولى حزب الاستقلال ست وزارات، والتجمع الوطني للأحرار ست وزارات، وجبهة القوى الديمقراطية وزارتين، والحركة الوطنية الشعبية ثلاث وزارات، والحزب الاشتراكي الديمقراطي وزارة واحدة، وحزب التقدم والاشتراكية، وزارة واحدة . وبهذا أعلن اليوسفي تشكيل الحكومة التي كانت تضم (٤٠) وزيراً يمثلون سبعة أحزاب مختلفة فضلاً عن تكنوقراطيين لايمثون أي حزب ، وقد تشكلت هذه الحكومة بالأساس من تحالف بين اليسار والوسط ، وحصل حزب الا تحاد الاشتراكي على العدد الاكبر من المقاعد الوزارية (١٣) وزارة (بلقزيز ، ١٩٩٤ ، ١٨)من الملاحظ لم تكن نتائج الانتخابات محدداً رئيسياً في تعيين الحكومة وفي تحديد تركيبتها ، فهي ترتبط بعوامل عده وهي : اولاً- ان الانتخابات لم تفرز حزب أو تكتل حزبي ذات أغلبية ، ثانياً - عدم استعداد الملكية بقبول هذه الاغلبية من أجل تجنب مواجهة مباشرة مع الاحزاب وينزع عنها الطابع التحكيمي ، ثالثاً - عدم وجود نص دستوري يقيم ربط بين نتائج الانتخابات وتعيين الحكومة أن (الفصل ٢٤) من الدستور يترك حرية كبيرة للملك في اختيار الوزيرالأول (رئيس الوزراء) وعدم تقيده بمراعاة ماتفرزه نتائج الانتخابات من أختيار الوزير الاول من الحزب الفائز في الانتخابات(بوز ، ٢٠٠٨ ، ٣٥)لذا استمد مجلس الوزراء شرعيته من طبيعته التعاقدية بين الملك والاتحاد الاشتراكي الذي ظل في المعارضة لمدة أربعين عاما( ضريف ، ١٩٩٨ ،٢٨٨ ) . ويتلخص جوهر هذا العقد في الإصلاح السياسي وإنقاذ البلاد والانتقال الديمقراطي ، وقد أكد الملك محمد السادس، بعد وفاة والده الحسن الثاني في ٢٣ يوليو ١٩٩٩، هذا البعد التعاقدي في دعم مجلس الوزراء في خطابه الأول عند توليه العرش . وكان لهذه الطبيعة التعاقدية والائتلافية لمجلس الوزراء تأثير على مكوناته، حيث تجاوز رئيس الوزراء الهوية الأيديولوجية للأحزاب التي شكلت مجلس الوزراء. وشكل مجلس الوزراء من أحزاب من اليسار واليمين المحافظ وأحزاب في الوسط ، بالإضافة إلى الوزراء السيادية المرتبطين بالملك كأمير للمؤمنين. ومنح الوزراء السياديون وزارات مركزية، مثل وزارات الداخلية والعدل والأوقاف والشؤون الإسلامية والخارجية. أعطى اللاعبون السياسيون مجلس الوزراء بعدا للإنقاذ . استند الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في مشاركته وقيادته لمجلس الوزراء "البديل" إلى ضرورة "إنقاذ البلاد" والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي العام( جريدة الاتحاد الاشتراكي ، ١٩٩٨، ١٧-٦)ومايجدر ذكره ان الحالة الانتقالية والظروف التي مر بها الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عند الانتقال من المشاركة في المؤسسات التمثيلية من موقع المعارضة الدستورية ، إلى العمل داخل المؤسسات الحكومية ، تم هذا التحول أو الانتقال في إطار الاستمرارية . حيث جاءت هذه الحكومة ببرنامج إصلاحي طموح ركز على الديمقراطية، ومحاربة الفساد، وتحقيق التنمية الشاملة، مما شكّل خطوة كبيرة في تعزيز عملية تداول السلطة سلمياً في المغرب(Storm ، 2007، 156 ) ومن حيث مواقف أحزاب الائتلاف الحكومي من انتقال السلطة الملكية ، فقد كان موقف حزب الاتحاد الاشتراكي الذي كان يرأس الحكومة ورئاسة البرلمان من موقعي وثيقة البيعة ، وقد اصر الملك محمد السادس في نفس الليلة من المبايعة على أن يتقدم الامين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي عبد الرحمن اليوسفي بصفته رئيس الوزراء كل الموقعين على عقد البيعة ، إذ أراد الملك أن يحصل على بيعة زعيم التيار اليساري والاشتراكي تعبيراً عن موافقة هذا التيار العريض والتاريخي في المغرب على إدارة الملك الجديد لشؤون الحكم . ( الجوهري ،٢٠١٢، ١٥٨)اتجهت الحكومة لانجاز مهامها وفقاً للرؤية الملكية ، ولم تكن مهمة تحقيق كل ماكانت تريد أن تنجزه سهلة ، وقد أشارإلى ذلك رئيس الوزراء اليوسفي بقوله (( كنا نعتقد أن بعض الملفات يمكن أن نفتحها بيسر وسهولة ، وإذا بها مغلقة أمامنا ، وبعضها اعتقدنا بصعوبة فتحها ، وإذا بها مفتوحة أمامنا ، بل إننا استطعنا المضي فيها إلى حدود كبيرة ، بما فيها ملفات التعذيب والمساءلة وجبر الضرر والتعويض ، فضلاً عن إعادة النظر في بعض القوانين وتشريع قوانين جديدة ))(شعبان ، د.ت ،١٦٠) وقد اتجهت حكومة التناوب ، برئاسة حزب الاتحاد الاشتراكي بناءاً على المفهوم الجديد للسلطة الذي اعلن عنها الملك محمد السادس في ١٢ تشرين الاول ١٩٩٩في خطابه الذي القاه في الدار البيضاء ( بلقزيز ، ٢٠٠٥، ٣٠) . نحو ترسيخ ثقافة جديدة لحقوق الانسان بالمغرب ، مبنية على مبادىء سامية

وتوجهات أساسية والتي أصبحت تتبلور بشكل فعلي وملموس من خلال اتخاذها لعدة تدابير تروم بالأساس تحقيق اهداف مهمة قوامه رعاية مصالح المواطن، وصون كرامته ، والحفاظ على حقوقه وتنمية التواصل بين المواطن والإدارة من أجل تحقيق المصالحة بين المواطن ولإدارة و الحد من البيروقراطية وتحقيق الإرادة الوطنية( بلقزيز ، ٢٠٠٥، ٣٠)وعلى الصعيد التعليمي انتهج حكومة التناوب الاصلاح التربوي العالمي عبر تدشين ميثاق وطني للتعليم والتدريب منذ عام ١٩٩٩ يهدف هذا الاصلاح إلى التركيز على إدماج الاصلاح التربوي قي المناهج التعليمية والبرامج ( El Moussaouy ،2014 ، 34–33 )وكذلك في ظل حكومة التناوب تم تكريس التنوع الثقافي واللغوي في مجال التعليم ، إذ أعدت الحكومة الميثاق الوطني للتربية والتكوين بطريقة قائمة على التشاورمع اللجنة الخاصة للتربية والتكوين ونشر في تشرين الاول ١٩٩٩ . واعترف الميثاق بنظام التربية الوطني الذي يستمد جذوره من التراث الثقافي للمغرب ، وقوامها احترام تنوع المكونات الجهوية للنظام من حيث أبعاده الاخلاقية والثقافية ، وينص الميثاق على تدابير ملموسة بخصوص مراعاة التنوع اللغوي في ميدان التربية والتعليم . وفي هذا الاطار تم تكريس اللغة الامازيغية عن طريق الاعتراف بالامازيغية باعتبارها لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية(بلعوش وآخرون ، ٢٠١٥، ١٨٥–١٨٦ )شكلت حرية التعبير بواسطة الصحافة واحدة من أكثر القضايا الأكثر اهتماماً ، وبموجب قانون الحريات العامة وخاصة حرية الصحافة ، انتعشت الحياة الإعلامية في المغرب في ظل حكومة التناوب ، نتيجة ظهور العديد من الصحف والمجلات حيث بلغ عدد الصادرة منها بالمغرب عام ١٩٩٩ (٧٠١) عنواناً في حين لم يكن يتجاوز (١٥٥) عنواناً عام ١٩٨٥ ، و (٣٠٩) عنواناً عام ١٩٩٠(دينية ، ٢٠٠٦ ، ٢٩٢ ) في عام ١٩٩٩ أسس المنتدى المغربي للحقيقة والانصاف ، وكان طفرة كبيرة في مجال النضال الحقوقي في المغرب ، كما كان له وقفاته الاحتجاجية أمام المعتقلات السرية والعلنية ، والحقائق التي كانت ترسل بها بين الحين والآخر إلى مختلف جهات المملكة ، سعياً إلى كشف الانتهاكات لحقوق الانسان(عبد اللطيف ،٢٠١٤ ،٤٠)ويمكن اعتبار تشكيل حكومة التناوب التوافقي بمثابة تكييف النظام السياسي المغربي مع التحولات الداخلية والخارجية ، بدأً بإنشاء المجلس الاستشاري لحقوق الانسان لتكييف النظام مع ضغوط المنظمات الحقوقية الدولية ، وبهدف الاستجابة لمطالب أحزاب المعارضة ، وإعداد النظام السياسي لاستيعاب انتقال سلس للعرش (الهاشمي ، ٢٠٠٧ ، ٦٥ ) . حيث زار ماري روبسون وتدشينها يوم ١٦ نيسان ٢٠٠٠ المركز الدولي للتوثيق والتكوين في مجال حقوق الانسان في إطار الشراكة مع الحكومة المغربية(بنيون ، ٢٠١٨ ، ٥٠ ) . كما برز جدل واسع حول مكانة المرأة ودورها بمناسبة خطة حكومية لإدماج المرأة في التنمية ، وقد وصل هذا الجدل مداه بتنظيم مسيرتين سلميتين في ٨مارس عام ٢٠٠٠ الأولى في مدينة الدار البيضاء والثانية في الرباط وقد قاربت المشاركة مليون موطن لكل مسيرة(بنيون ، ٢٠١٨ ، ٥٠)عقد المؤتمر السادس لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في عام ٢٠٠١ في سياق الحزب الذي يرأس مجلس الوزراء "بالتناوب التوافقي". شكلت هذه المناسبة مثالا تنظيميا مهما لتقييم مشاركة الحزب في العمل الحكومي. وتحدث التقرير السياسي، الذي قدمه الكاتب الأول ورئيس الحكومة، عبد الرحمن اليوسفي، باسم المكتب السياسي، عن أهمية هذه المشاركة في تاريخ الحزب، وفي مسلسل الانتقال الديمقراطي بالمغرب. كما أكد المؤتمر أن المسار السياسي الذي أدى إلى "التناوب" لم يكن خاليا من العقبات (المؤتمر السادس لاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ،٢٠٠١ ، ١٠٥)وبعد الانتخابات التشريعية التي جرت في شهر أيلول ٢٠٠٢ ، كلف الملك محمد السادس بتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة ادريس جطو ، وكان ذلك بمثابة المفاجئة غير المتوقعة فقد كان الوزير الأول عبدالحمن اليوسفي يعتقد أن العهد الذي وقعه سنة ١٩٩٨ مع الملك الحسن الثاني سيتواصل في ظل خلفه الملك محمد السادس . وقد شاركت في هذا الحكومة ستة أحزاب سياسية أهمها : حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال بالإضافة إلى أحزاب في التحالف الحكومة السابقة وهم التجمع الوطني للأحرار والحركة الوطنية الشعبية ، وحزب التقدم والاشتراكية وغاب عن الحكومة الجديدة الحزبان اليساريان الحزب الاشتراكي الديمقراطي وجبهة القوى الديمقراطية ، ولم تضم الحكومة أي ممثل عن حزب العدالة والتنمية الذي يشكل نوابه قوة المعارضة الرئيسية في مجلس النواب(ميهوبي ، ٢٠١١ ، ٩٨) .

## النتائج

١. منذ ظهور حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أصبح له دور أساسي في التطورات السياسية التي شهدها المغرب منذ عام ١٩٧٥ اثناء أنعقاد المؤتمر الاستثنائي الذي أكد فيه الحزب على الديمقراطية وألاشتراكية .

٢. توفرت شروط التناوب على السلطة في المغرب من تعددية سياسية أو حزبية تقوم على التنافس والحوار والاعتراف المتبادل بين جميع الاطراف السياسية وهنا فإن نجاح التداول على السلطة من طرف إلى طرف آخر لا يتحقق ولايعطي مفعولاُ دون وجود قدر من التنافس الذي يجعل التناوب بين الاغلبية والمعارضة ممكناً على صعيد الممارسة .

٣. أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمتغيرات الدولية انعكست إيجابا على النظام السياسي المغربي، في شكل إصلاح سياسي ودستوري ونحو الانتقال إلى الديمقراطية التوافقية.

٤. ساهمت المتغيرات الدولية والاقليمية في تسهيل عملية التناوب فقد عرفت هذه المرحلة ببناء التحالفات بين الاحزاب وخاصة أحزاب المعارضة الأمر الذي أنتج ظهور الكتلة الديمقراطية وهي (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وحزب الاستقلال ، وحزب التقدم والاشتراكية، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي) .

٥. كان لرؤية ومركزية المؤسسة الملكية دور في نجاح التناوب على السلطة ، هذا في الوقت نفسه ساهم رؤية أحزاب المعارضة في تحقيق التناوب ، التي كانت تعد "التناوب" ديمقراطياً ، يتم من خلال صناديق الاقتراع عبر الانتخابات .

٦. لم يمثل حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية فقط قوة معارضة ، بل كان فاعلاً رئيسياً في تشكيل الواقع السياسي والاجتماعي للمغرب ، مما ساهم في الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي الذي شهده المغرب .

٧. لعب الحزب دورًا كبيرًا في تحقيق التوافق السياسي بين مختلف القوى السياسية في البلاد. هذا التوافق كان ضروريًا لضمان استقرار النظام السياسي وتعزيز مبدأ تناوب السلطة .

٨. إن صياغة دستور ١٩٩٦ والتصويت بنعم الذي حصل عليه من حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، هو مؤشر إيجابي في عملية التحرك نحو الديمقراطية التوافقية في المغرب .

٩. شكل وصول حزب الاتحاد الاشتراكي للسلطة برئاسة عبد الرحمن اليوسفي تحولاً سياسياً في المغرب , كونه سمح للمرة الاولى تتولى فيها المعارضة الحكم بشكل سلمي ومنظم ، وهو ماعرف بالانتقال الديمقراطي بالمغرب .

١٠. ان التناوب السلمي للسلطة لا تمس الياتها اختصاصات وصلاحيات المؤسسة الملكية ، أي ان الشرعية التقليدية للنظام الملكي ستبقى على ما هي عليه مع الاخذ بقدر قليل من التحول الديمقراطي على ارض الواقع وهو ما سار عليه الملك الحالي محمد السادس .

١١. قام الحزب بالعديد من الإصلاحات السياسية التي ساهمت في تعزيز الديمقراطية في المغرب. من بين هذه الإصلاحات، تعزيز حقوق الإنسان، وتحرير الإعلام ، وتعزيز دور المجتمع المدني .

١٢. تعزيز حقوق الإنسان خلال فترة حكم الحزب ، عمل الحزب على تعزيز حقوق الإنسان من خلال إصلاحات قانونية ومؤسساتية. تم إنشاء مؤسسات حقوقية جديدة وتعزيز دور المجتمع المدني في مراقبة حقوق الإنسان .

١٣. تحرير الإعلام قام الحزب بإصلاحات تهدف إلى تحرير الإعلام، مما سمح بزيادة حرية الصحافة والتعبير. تم تخفيف القيود على وسائل الإعلام وتمكين الصحفيين من العمل بحرية أكبر .

١٤. الإصلاحات الاقتصادية في المجال الاقتصادي، قام الحزب بإصلاحات تهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية وتعزيز النمو. من بين هذه الإصلاحات، تحرير الاقتصاد من التبعية الخارجية وتعزيز الاستثمارات المحلية .

١٥. عمل الحزب على تعزيز دور المجتمع المدني من خلال دعم الجمعيات والمنظمات غير الحكومية. هذا الدعم ساهم في تعزيز المشاركة المجتمعية وتحقيق التنمية المستدام .

## المصادر


١. الارناؤوطي ، أحمد حميد عباس سعيد ، (٢٠١٤) ، تجربه التناوب السلمى على السلطه فى المغرب وآفاق المستقبيل ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية , جامعة المستنصرية .

٢. القادر ، البناء عبد ، ( ١٩٨٩) ، Naissance et développement de la gauche marocaine Issue du Mouvement du Mouvement of National Force: Cas de l'Union Socialiste des Forces Peopleeres ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة أكدال ، الرباط .

٣. براده ، يونس ، (٢٠٠٣) ، اشكالية المنافسة السياسية في النظام السياسي المغربي، مجلة فكرة ونقد، المغرب ، العدد ٥٤ .

٤. ظريف محمد، (٢٠٠١) ، الاحزاب السياسية المغربية من سياق المواجهة إلى سياق التوافق ١٩٣٤ – ١٩٩٩ , منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء .

٥. الشمري ، شيماء عبد الوهاب عبد ،(٢٠١٩) ، الجذور التاريخية لنشأة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ١٩٥٦ – ١٩٧١ ، مجلة دراسات في التأريخ والاثار ، العدد(٦٩) .

٦. للميثاق التأسيسي لاتحاد القوى الشعبية في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، (د.ت) ، من الاتحاد الوطني إلى الاتحاد الاشتراكي. ١٩٥٩–١٩٧٥، منشورات الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الدار البيضاء، المطبعة المغربية.

٧. واتربوري ، جون ،(١٩٧٠ ) ، أمير المؤمنين: النخبة السياسية المغربية. دراسة في السياسة المجزأة ، نيويورك ، مطبعة جامعة كولومبيا ؛ لندن ، ويدنفيلد ونيكولسون .

٨. Claude ، Palazzoli, (1973) , Le Maroc politique de l'indépendance à1974 ,pares,248.

٩. العجلاوي ، الموساوي ، (٢٠٠٢ ) ، من الاتحاد الوطني الى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية : قراءة في السياق التاريخي للحزب من خلال مساري عبد الرحيم بوعبيد ومحمد الفيه البصري ، الرباط، مطبعة الرباط .

١٠.الفصل (٣٥) ، (١٩٦٢) ، الدستور المغربي .

١١.العقاد صلاح ,( د . ت) ، المغرب العربي من الاستعمار الى التحرير القومي ، دار الطباعة الحديثة ، القاهرة .

١٢.وزارة الخارجية العراقية ، ( ١٩٦٨/١١/٢٥ )، الأوضاع السياسية في المغرب ، رقم الملف ٢ /١٣٠/٤، تقرير السفارة العراقية في الرباط .

١٣.جريدة الجمهورية، (١٩٦٥/٦/٩) ، العدد٥١٤ .

١٤. ح . و . و . ع ، ( ٢٢ / ١ / ١٩٧٣) ، ملف المغرب ( الانقلابات والمحاكمات ) , المغرب , تقرير السفارة العراقية في مدريد , المرقم ٢٥ / ٢ / ٨ .

١٥.جريدة الثورة العربية , العدد الخامس والسادس .

١٦. حامي الدين ، عبد العلي ، (٢٠٠٥) ، الدستور المغربي ورهان موازين القوى ط١، دار البيضاء، المغرب، مطبعة النجاح الجديدة .

١٧.الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، (١٩٧٤ ) ، ٣٠ يوليو بداية خطوة تتجاوز خطة التوقف ، ، وثائق صندوق الأمم المتحدة .

١٨.الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، (١٩٧٥) ، التقرير السياسي صادر عن المؤتمر الاستثنائي في ١٠ كانون الاول ١٩٧٥, دار النشر المغربية , الدار البيضاء .

١٩.جنداري ، إدريس ، (٢٠١٢ ) ، التجربة الحزبية في المغرب غموض التصور إعاقة الممارسة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،

٢٠.ضريف ، محمد ، (١٩٩٣) ، الأحزاب السياسية المغربية ، مطابع افريقا الشرق ، الدار البيضاء .

٢١.الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، (١٩٧٧) ، البيان الإيديولوجي وثائق المؤتمر الاستثنائي، الدار البيضاء، ١٠–١١–١٢ كانون الثاني .

٢٢.ح.و.و.ع ، (١٩٧٥/١٢/٣ ) ، ردود فعل ايقاف المسيرة ، تقرير السفارة العراقية في الرباط المرقم ١٧٨/١١/١٢ .

٢٣. الجابري ، محمد عابد ، (٢٠١٠ ) ، في غمار السياسة فكراً وممارسة ، ج ٣، الشركة العربية للابحاث ، بيروت.

٢٤.ابو خمرة ، عبد الوهاب عبد العزيز محمود ، (٢٠١٥) ، دور احزاب المعارضة في الحياة السياسية في المغرب ١٩٦٢–١٩٩٢، اطروحة دكتوراه غير منشورة ,كلية التربية ، جامعة تكريت .

٢٥.داهش ، محمد علي ، (٢٠٠٨) ، مشكلة الصحراء الغربية " من معاهدة مدريد ١٩٧٥ إلى مفاوضات نيويورك ٢٠٠٨ "، مركز الدراسات الاقليمية / جامعة الموصل .

٢٦. الشمري ، شيماء عبد الوهاب عبد ، (٢٠١٦ ) ، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ودوره السياسي في المغرب (١٩٧٥–١٩٩٦) ، رساة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة بغداد ، كلية التربية / ابن رشد .

٢٧.ميتكيس ، هدى ، (١٩٩١) ، التطور الديمقراطي في المغرب آفاق التسعينات ،سلسلة بحوث سياسية ٤٤، مركز البحوث والدراسات السياسية

٢٨.مايو ١٩٨٣: من الاتحاد الاشتراكي إلى الحزب الطليعي ، (١٩٩٣) ، الاستمرار وثائق ومناقشات، الدار البيضاء، منشورات الطرق .

٢٩.قرنفل ، حسن ، (١٩٩٧ ) ، النخبة السياسية والسلطة اسئلة التوافق مقارنة سوسيولوجية للانتخابات التشريعية في المغرب ، افريقيا الشرق ، الدار البيضاء .

٣٠. الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، (١٩٨٩) ، أوراق المؤتمر الوطني الرابع الأزمة الاجتماعية والبناء الديمقراطي ، دار النشر المغربية ، الدار البيضاء .

٣١. الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، (١٩٨٤) ، أوراق المؤتمر الوطني الرابع ، نيسان/أبريل .
٣٢. الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، (١٩٨٩) ، أوراق المؤتمر الوطني الخامس، نيسان/أبريل .
٣٣.الكروي ، محمود صالح ، (٢٠١٥) ، التجربة البرلمانية السادسة رصد وتحليل ، مجلة كركوك اليوم ، العدد٢١ ، كركوك .
٣٤.الربيعي ، سراب جبار خورشيد ، (٢٠٠٤ ) ، التطورات السياسية والاقتصادية في المملكة المغربية (١٩٥٦ – ١٩٩١م) ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة ) ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد .
٣٥.براهيمي ، عبد الحميد ، (١٩٩٦ ) ، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت
٣٦.صحيفة الاتحاد الاماراتية ، (٢٠٠٣/١٢/٢٤ ) ، العدد ١٠٣٨ .
٣٧.دخالة ، مسعود ، (٢٠١٥ ) ، العدالة الانتقالية في المغرب : تجربة هيئة الانصاف والمصالحة ( ٢٠٠٤ – ٢٠٠٦) ، العدد ٧ ، المجلة الجزائرية للسياسات العامة .
٣٨.الخطيبي ، عبد الكريم ، (١٩٩٨) ، التناوب والاحزاب السياسية ، ترجمة : عزالدين الكناني الادريسي، منشورات عكاظ ، المغرب .
٣٩. صونيا ، غربية ، (٢٠١٤– ٢٠١٥ ) ، الاصلاح الديمقراطي في الأنظمة الملكية – دراسة للنظام السياسي المغربي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسي جامعة بسكرة – الجزائر, السنة الدراسية .
٤٠.ثابت ، احمد ، (١٩٩٤) ، التحول الديمقراطي في المغرب ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة .
٤١.جريدة الاتحاد الاشتراكي ، (٦ كانون الاول ١٩٩٢) ، العدد ٣٠٧٦ ، الدار البيضاء .
٤٢. الناصري ، خالد واخرون ، (١٩٩٩) ، اليسار في المغرب ، الواقع والافاق ، مجلة نوافذ ، العدد الرابع ، السنة الاولى ، المغرب .
٤٣.عبدلاني ، عبد الكريم ، (٢٠٠٣) ، المعارضة السياسية والتحول الديمقراطي بالمغرب ١٩٩٢ – ١٩٩٨ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة .
٤٤.كارسيا ، بينابي لوبيس ، (٢٠٠٩) ، الانتخابات المغربية منذ ١٩٦٠ الى الان ، دراسة علمية موثقة ، ت: بديعة الخرازي، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء .
٤٥.الفصل ٥٩ ، (١٩٩٢) ، دستور المغرب .
٤٦.التقرير الاستراتيجي ، (١٩٩٧) ، المغرب ١٩٩٥–١٩٩٦، الرباط ، مركز بحوث ودراسات العلوم الاجتماعية .
٤٧. جريدة الاتحاد الاشتراكي، ٥ و ٦–٩–١٩٩٦.
٤٨. جريدة الاتحاد الاشتراكي، ٢٩–٢–١٩٩٧.
٤٩. طارق ، حسن ،(٢٠٠٧) ، السياسة الانتخابية بالمغرب ، الاشكالية والتحولات ، مجلة مسالك ، العدد٧ .
٥٠.جريدة الأيام ،(١٥/٩/ ٢٠٠٣) ، المغرب ، العدد ٦٨ .
٥١.بلقزيز ، عبد الاله ، (١٩٩٤) ، الاحزاب والقوى السياسية في المغرب ، مجلة القلم الصريح ، العدد ٢ .
٥٢.بوز أحمد ،(٢٠٠٨) ، الانتخابات المغربية والإصلاح المطلوب ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، الجمعية العربية للعلوم السياسية ، بيروت , العدد١٧ .
٥٣.جريدة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ،( ١٧–٦–١٩٩٨) .
٥٤.Storm ,Lise,( 2007), Democratization in Morocco: The Political Elite and Struggles for Power in the Post-Independence State, Routledge,Madison,newYork, .
٥٥.الجوهري ، عادل ، (٢٠١٢) ، اعترافات القادة العرب أسرار وحقائق مثيرة ، دار الكتاب العربي .
٥٦.شعبان ، عبد الحسين ، (١٩٩٤) ، المغرب والانتقال الديمقراطي قراءة في التعديلات الدستورية ، (( حلقة نقاشية )) ، مجلة القلم الصريح ، العدد ٢.
٥٧.بلقزيز ، عبد الاله ،(٢٠٠٥) ، ((دور والي المظالم ووسائل تدخله من اجل ترسيخ مفهوم الإدارة والمواطنة )) ، مجلة ديوان المظالم ، المغرب ، العدد ٣ .

٥٨. El Moussaouy ,Abdelaziz,( 2014), Jamila Abderbi & Mimoune Daoudi Environmental Education in the Teaching and the Learning of Scientific Disciplines in Moroccan High Schools , International Education Studies ; Vol. 7 , No. 4; , Published by Canadian Center of Science and Education .

٥٩.بلعوش ، أمينة وآخرون ، (٢٠١٥) ، تعليم المواطنة وحقوق الانسان دليل شباب المغرب ، سلسلة منشورات مكتب اليونسكو ، الرباط .

٦٠.دينية ، ثريا ، (٢٠٠٦) ، المسألة الديمقراطية والاحزاب السياسية ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، جامعة محمد الخامس ، الرباط .

٦١.عبداللطيف ، كمال ، (٢٠١٤) ، العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت .

٦٢.الهاشمي ، محمد ، (٢٠٠٧ ) ، (( الانتخابات التشريعية (٢٠٠٧) : تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية )) ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٣٤٢ .

٦٣.بنيون ، احمد شوقي وآخرون ، (٢٠١٨) ، قضايا التحول الديمقراطي في المغرب مع مقاربة بمصر والاردن ، مجلس الشعب ، القاهرة .

٦٤. الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، (٢٠٠١ ) ، وثائق المؤتمر السادس لاتحاد القوات الشعبية ، الدار البيضاء، دار المغربية للنشر .

٦٥.ميهوبي ، حبيب ، (٢٠١١ ) ، الاحزاب ودورها في الحياة السياسية بالمغرب ١٩٩٩-٢٠١٠ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، المغرب .

## المصادر باللغة الانكليزية

1 .Al-Arnaouti, Ahmed Hamid Abbas Saeed, (2014), The Experience of Peaceful Alternation of Power in Morocco and Future Prospects, Master's Thesis (unpublished), College of Political Science, Al-Mustansiriya University.

2 .Al-Qader, Al-Banna Abdul, (1989), The Development and Movement of Moroccan Power Issue of the Movement of National Forces: Case of the Socialist Union of People's Forces, PhD Thesis (unpublished), Agdal University, Rabat.

3 .Brada, Younes, (2003), The Problem of Political Competition in the Moroccan Political System, Fikra wa Naqd Magazine, Morocco, Issue 54.

4 .Zarif Muhammad, (2001), Moroccan Political Parties from the Context of Confrontation to the Context of Consensus 1934-1999, Publications of the Moroccan Journal of Political Sociology, New Success Printing Press, Casablanca.

5 .Al-Shammari, Shaima Abdul Wahab Abdul, (2019), The Historical Roots of the Establishment of the Socialist Union of Popular Forces Party 1956-1971, Studies in History and Archaeology Journal, Issue.(٦٩)

6 .The Founding Charter of the Union of Popular Forces in the Socialist Union of Popular Forces, (n.d.), From the National Union to the Socialist Union. 1959-1975, Publications of the Socialist Union of Popular Forces, Casablanca, Moroccan Printing Press.

7 .Waterbury, John, (1970), The Commander of the Faithful: The Moroccan Political Elite. A Study in Fragmented Politics, New York, Columbia University Press; London, Weidenfeld and Nicholson.

8 .Palazzoli, (1973), The Moroccan politics of independence in 1974, pars, 248., Claude

9 .Al-Ajlawi, Al-Moussawi, (2002), From the National Union to the Socialist Union of Popular Forces: A reading of the historical context of the party through the paths of Abdel Rahim Bouabid and Mohamed Al-Fay Al-Basri, Rabat, Rabat Press.

10. Chapter (35), (1962), The Moroccan Constitution.

11 .Al-Aqqad Salah, (n.d.), The Arab Maghreb from Colonialism to National Liberation, Modern Printing House, Cairo.

12 .Iraqi Ministry of Foreign Affairs, (11/25/1968), Political Conditions in Morocco, File No. 2/4/130, Report of the Iraqi Embassy in Rabat.

13 .Al-Jumhuriya Newspaper, (6/9/1965), Issue 514.

14 .H. W. W. A., (1/22/1973), Morocco File (Coups and Trials), Morocco, Report of the Iraqi Embassy in Madrid, No. 25/2/8.

15 .Al-Thawra Al-Arabiya Newspaper, Issues Five and Six.

16 .Hami Al-Din, Abdul Ali, (2005), The Moroccan Constitution and the Challenge of the Balance of Power, 1st ed., Dar Al-Bayda, Morocco, New Success Printing Press.

17 .National Union of Popular Forces, (1974), July 30, Beginning of a Step Beyond the Ceasefire Plan, United Nations Fund Documents.
18 .Socialist Union of Popular Forces, (1975), Political Report Issued by the Extraordinary Conference on December 10, 1975, Moroccan Publishing House, Casablanca.
19 .Jandari, Idris, (2012), The Party Experience in Morocco: Ambiguity of Concept, Obstruction of Practice, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha.
20. Darif, Muhammad, (1993), Moroccan Political Parties, Africa East Printing Press, Casablanca.
21 .Socialist Union of Popular Forces, (1977), Ideological Statement, Documents of the Extraordinary Conference, Casablanca, 10-11-12 January.
22 .H.W.W.A., (3/12/1975), Reactions to Stopping the March, Report of the Iraqi Embassy in Rabat No. 12/11/178.
23 .Al-Jabiri, Muhammad Abed, (2010), In the Midst of Politics, Thought and Practice, Vol. 3, Arab Research Company, Beirut.
24 .Abu Khumra, Abdul Wahab Abdul Aziz Mahmoud, (2015), The Role of Opposition Parties in Political Life in Morocco 1962-1992, Unpublished PhD Thesis, College of Education, Tikrit University.
25 .Dahesh, Muhammad Ali, (2008), The Problem of Western Sahara "From the Madrid Treaty of 1975 to the New York Negotiations of 2008", Center for Regional Studies / University of Mosul.
26 .Al-Shammari, Shaima Abdul-Wahhab Abdul, (2016), The Socialist Union of Popular Forces Party and its Political Role in Morocco (1975-1996), Master's Thesis (unpublished), University of Baghdad, College of Education / Ibn Rushd.
27 .Mitkis, Hoda, (1991), Democratic Development in Morocco, Prospects for the Nineties, Political Research Series 44, Center for Political Research and Studies.
28 .May 1983: From the Socialist Union to the Vanguard Party, (1993), Continuing Documents and Discussions, Casablanca, Road Publications.
29 .Qarnful, Hassan, (1997), The Political Elite and Power Questions of Consensus A Sociological Comparison of Legislative Elections in Morocco, East Africa, Casablanca.
30 .The Socialist Union of Popular Forces, (1989), Papers of the Fourth National Conference, Social Crisis and Democratic Construction, Moroccan Publishing House, Casablanca.
31 .The Socialist Union of Popular Forces, (1984), Papers of the Fourth National Conference, April.
32 .The Socialist Union of Popular Forces, (1989), Papers of the Fifth National Conference, April.
33 .Al-Karwi, Mahmoud Saleh, (2015), The Sixth Parliamentary Experience, Monitoring and Analysis, Kirkuk Today Magazine, Issue 21, Kirkuk.
34 .Al-Rubaie, Sarab Jabbar Khorshid, (2004), Political and Economic Developments in the Kingdom of Morocco (1956-1991), PhD Thesis (unpublished), College of Education for Girls, University of Baghdad.
35 .Brahimi, Abdul Hamid, (1996), The Arab Maghreb at a Crossroads in Light of Global Transformations, Center for Arab Unity Studies, Beirut.
36 .Al-Ittihad Newspaper, UAE, (12/24/2003), Issue 1038.
37 .Dakhla, Masoud, (2015), Transitional Justice in Morocco: The Experience of the Equity and Reconciliation Commission (2004-2006), Issue 7, Algerian Journal of Public Policy.
38 .Al-Khatibi, Abdul Karim, (1998), Alternation and Political Parties, Translated by: Izz al-Din al-Kanani al-Idrisi, Okaz Publications, Morocco.
39 .Sonia, Gharbia, (2014-2015), Democratic Reform in Monarchies - A Study of the Moroccan Political System, Faculty of Law and Political Science, Department of Political Science, University of Biskra - Algeria, Academic Year.
40. Thabet, Ahmed, (1994), Democratic Transformation in Morocco, Center for Political Research and Studies, Cairo University.
41 .Al-Ittihad Al-Ishtiraki Newspaper, (December 6, 1992), Issue 3076, Casablanca.
42 .Al-Nasiri, Khaled and others, (1999), The Left in Morocco, Reality and Prospects, Nawafidh Magazine, Issue Four, Year One, Morocco.
43 .Abdelani, Abdel Karim, (2003), Political Opposition and Democratic Transition in Morocco 1992-1998, Master's Thesis (unpublished), Faculty of Economics and Political Science, Cairo.
44 .Garcia, Benabe Lopez, (2009), Moroccan Elections from 1960 to the Present, a Documented Scientific Study, T: Badiaa Al-Kharazi, New Success Printing Press, Casablanca.

45 .Chapter 59, (1992), The Constitution of Morocco.
46 .Strategic Report, (1997), Morocco 1995-1996, Rabat, Social Sciences Research and Studies Center.
47 .Al-Ittihad Al-Ishtiraki Newspaper, 5 and 6-9-1996.
48 .Al-Ittihad Al-Ishtiraki Newspaper, 2-29-1997.
49 .Tariq, Hassan, (2007), Electoral Politics in Morocco, Problems and Transformations, Masalik Magazine, Issue 7.
50 .Al-Ayyam Newspaper, (15/9/2003), Morocco, Issue 68.
51 .Belqaziz, Abdel-Ilah, (1994), Political Parties and Forces in Morocco, Al-Qalam Al-Sarih Magazine, Issue 2.
52 .Bouz Ahmed, (2008), Moroccan Elections and the Required Reform, Arab Journal of Political Science, Arab Association for Political Science, Beirut, Issue 17.
53 .The Socialist Union of Popular Forces Newspaper.(١٩٩٨-٦-١٧) ,
54 .Storm, Lise, (2007), Democratization in Morocco: The Political Elite and Struggles for Power in the Post-Independence State, Routledge, Madison, New York. ,
55 .Al-Jawhari, Adel, (2012), Confessions of Arab Leaders: Secrets and Exciting Facts, Dar Al-Kitab Al-Arabi.
56 .Shaaban, Abdul Hussein, (1994), Morocco and the Democratic Transition: A Reading of the Constitutional Amendments, ((Discussion Panel)), Al-Qalam Al-Sarih Magazine, Issue 2.
57 .Belqaziz, Abdul-Ilah, (2005), ((The Role of the Governor of Grievances and Means of His Intervention in Order to Establish the Concept of Administration and Citizenship)), Diwan Al-Mazalim Magazine, Morocco, Issue 3.
58 .El Moussaouy, Abdelaziz, (2014), Jamila Abderbi & Mimoune Daoudi Environmental Education in the Teaching and the Learning of Scientific Disciplines in Moroccan High Schools, International Education Studies; Vol. 7, No. 4; , Published by Canadian Center of Science and Education.
59 .Baloush, Amina et al., (2015), Education for Citizenship and Human Rights, A Guide for Moroccan Youth, UNESCO Office Publications Series, Rabat.
60 .Diniya, Thuraya, (2006), The Democratic Question and Political Parties, PhD Thesis (Unpublished), Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Mohammed V University, Rabat.
61 .Abdel Latif, Kamal, (2014), Transitional Justice and Political Transformations in Morocco: The Experience of the Equity and Reconciliation Commission, Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut.
62 .Al-Hashemi, Muhammad, (2007), ((Legislative Elections (2007): Renewing Authoritarianism with Democratic Rules)), Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Beirut, Issue 342.
63 .Benyoun, Ahmed Shawqi and others, (2018), Issues of Democratic Transition in Morocco with an Approach to Egypt and Jordan, People's Assembly, Cairo.
64 .Socialist Union of Popular Forces, (2001), Documents of the Sixth Conference of the Union of Popular Forces, Casablanca, Dar Al-Maghribia for Publishing.
65. Mihoubi, Habib, (2011), Parties and Their Role in Political Life in Morocco 1999-2010, Master's Thesis (unpublished), Morocco.